

مفضلاً ومفضلاً عليه واعلم ان لا حاجة الى هذا الجواب ان قال على ما  
 قررنا قبل من ان صاحب افضل ليس بمفضل لكل جميع اجزاء المضاف اليه  
 على ما ينقل من المضاف اليه بعد خروج منه وان قصد به انما بافضل اية  
 ما لم يقدر على جميع اجزاء ووجه لا على المضاف اليه المسمى واصف للتوضيح  
 والاضحى كما اصنفنا من الصفات بحولها فيكون في بعض فلا يقال في بعض  
 بالاضافة الى كونها المضافة بحذف بعض اللام ولا يقال ان ليس المسمى على  
 ثباته من حق يكون المضاف اليه مفعولاً ويكون المضاف لفظه ولا يصح  
 في من اضافة الى ما ليس بمفضل بعض من سواء كان من جنس غير يوسف  
 احسن اخوته اي سواء احسن منه من واصف المضاف اليه اخوته فلا يثبت انهم  
 او لم يكن من جنس مفعولاً ان احكم بعد ان اي اعلم من سواء وله اختصاص  
 بغيره بغيره يكونها منشاء له او مسكنه وهو ان يضاف الى ما هو  
 يضاف اليه في بعض المفضل في بعض معنى افضل الناس وهو من قوله  
 وعلى المعنى الاول وهو ان يضاف الى المضاف اليه بغير الاضافة  
 ان افراد المفضل وبذلك على كل حال يقولون ان افضل النجوم  
 والافراد افضل النجوم وسند افضل النجوم وانما بان ذلك لانه من  
 افضل النجوم من الذي لا يضاف اليه صاحبه ثبته وجمعا وتماثلا كما سبق  
 انشاء الله تعالى ان يكون المفضل مفعولاً بحولها بعد ما ولا فرق  
 بينهما من حيث المعنى الا ان المفعول في بعض مفضل لجميع اجزاء  
 بالاضافة ومفضل لجميع اجزاء الا الجزء وهو صاحب افضل المضاف  
 حيثما فعل الا بغير من في احد من دون الثاني وجاز المطابقة لمن هو المفضل  
 في ثبته وجمعا وتماثلا لفظاً في المعنى من التصرف وعلى الثاني  
 انما يثبت لمن هو المفضل ليس الا المطابقة وذلك لعدم مشابهة المفضل في  
 ذلك المفضل بعد ان اذا اجتمع المفضل في التثنية حكم المضاف اليه حكم مفعول في الافراد

في قوله تعالى  
 افضل النجوم  
 في قوله تعالى  
 افضل النجوم

مفعول المضاف الى افضل  
 ولكن وجاز افضل مفعول  
 المعنى

والبر

والمتكلم والجمع مالم يكن الضاف اليه مشتقا عما اذا كان مشتقا فصور افراد مع جمعية الموصوف  
كقولهم ولا تكونوا حول كافر فاعلم ان ما كان بينهما افضل المستعمل هذا الاستعمال الافراد والتكثير  
لشدة شدة بالجماع في التفكير في المور من بعد ما يسهل في تدويره وواضحا رجل وما افضل رجلين  
وهو افضل رجال ومن افضل امرأة وما افضل امرأتين ومن افضل شجرة ولغصن في الضاف الى  
التكثير ابتداء الفصل على هذا الجنس الاصل بالاصوات المهملة وجالا واثنين اثنين وجملته  
جماعة يعني اذا قلت احسن افضل رجل والعش اذا قلت احسن افضل رجلين فمعنى هذا جملة افراد افضل  
رجل احسن من كل واحد اثنين احسن من كل واحد من افراد افضل رجلين كراي سق الجمل  
واذا قلت احسن افضل رجلين فمعنى هذا افضل من اثنين فمعنى هذا افضل رجلين احسن  
افضل من رجلين فمعنى هذا افضل من اثنين فمعنى هذا افضل رجلين احسن  
رجلا من افضل رجلين احسن من كل واحد من افراد افضل رجلين احسن من كل واحد من افراد افضل رجلين  
كأن الموصوف في هذه الاشياء لا يفرق بين واحد من افراد افضل رجلين احسن من كل واحد من افراد افضل رجلين  
الجنس المستقر من السجع من النقل والاشياء التي يتبين من السجع من الجنس واحد او من التكثير  
التي يردت المعنى كما عرفت فاعلم ان هذا هو الذي ثبت في حاشية الاستيعاب من ان الضاف  
اليه هو المفضل عليه في هذا وان الضاف اليه الجاهل الاستعارة من المفضل عليه  
ويضاف اليه الزيادة الى الجاهل من الضميمة والامثلة اعلم ان في اقطاف الزمان الى الجاهل هو  
في الحاشية حرف له معنى هذا استعارة اسم الفاعل منها وان كان الضاف اليه الجاهل على خلاف  
الاصال ان الضاف اليه في الحقيقة هو مضاف الى الجاهل فاشبه ذلك ليكون بين الضاف  
والضاف اليه متساوية الدلالة على مطلق الضاف مع ان يضاف اليه باطنه من ان يكون الضاف  
من المضافون اليه ولعل هذا الشرط كان اضافته الى الجاهل الضميمة اكثر منه الى الاستعارة  
الضميمة على احد الاوجه ومنها وانما يضاف الى الضميمة الاستعارة منها الزمان وان كان يكون تاني  
في ماضيا كقولهم يورثهم علم المؤمنين فمعنى هذا او يكون مضافا مفعولا او المفعول في احد الاوجه  
والثاني في ماضيا مضافا الى الجاهل من الجاهل ليعلم انهم يورثون العلم ان كان الزمان  
لغير مضاف وان كان اما قبله او بعده فلا يضاف اليه الا انه كان في الحقيقة مضافا الى مضاف كان



[illegible]

[illegible]



[illegible]



[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولما يقال حاشي في غير كلمة

[illegible]

في التوابع كان عليه ان يقول يدل على معنى متبوعه او متعلقة ليدخل فيه مخرجا في جعل قائم  
 ابوه فان قام صفة مع انه لا يدل على معنى متبوعه وانما يدل على معنى متعلقة ويكن ان يقول  
 يدل على معنى متبوعه ايضا لان الدليل وصوف يكونا بية تاما تخصيبا له اس المتبوع بية  
 الذات اي اذا كان المذهب مع كونه فائدة الوصف التخصيص ومعناه تقبل المشترك الحاصل  
 في الذوات مخرجا صالحا وتوجه المعارف ومعناه وضع الاشتراك الحاصل في المعارف على ما كانت اوله  
 يريد العالم <sup>١٠</sup> بل العالم ولا معنى تخصيبا الى تخصيص الوصف في المعارف لان الاسم لان الفعل لا  
 يحل التخصيص والتوضيح لا يناس لو ازم التثنية والتعريف الاولين للاسم كما يجزى عن تعجب خلاف  
 غير الوصف من التوابع فانه في غير الاسم ايضا وقد جئنا الصفة لجزء البناء والتعظيم او ما يصادف  
 من الذم والتحقير او الموهوب معلوما عند مخاطب سوا كان مما لا يشرك له اسمه مخرجا وجود العظيم  
 من الشك لان الرحيم جسم الله الذي هو الرحيم او كان مما لا يشرك فيه مخرجا في رتبة الغاضل والمناق  
 كما كان رتبة معلوما لمخاطب قبل الوصف في معنى التأكيد اذ لا الموصوف على معنى الوصف بالتعريف  
 في اسمين انما يبين يدل على الوجود مخرجا له وهو لا يخلفا الميتين اثنين انما هو واحد  
 في معنى التثنية ان اثنين واحد التأكيد وله عليا من الحاجب بان هذا التأكيد لا ينطبق عليه لثبوت  
 التثنية في مخرجا من التثنية او التثنية على دلالة على المتبوع ولما دلالة هنا عليه فقال انما  
 متبوعا لا ينطبق على الوصف عليا وقال الحاجب المتبوع انما عطف بيان قال لان لفظ الميتين يحمل  
 معنى التثنية ومعنى التثنية وكذا لفظ الحمل التثنية والوحدة والذم في الكلام مسبق  
 التثنية في الوحدة في الثاني مخرجا الميتين اثنين والم بواحد بياننا لاسم الاصل في المعروض ونظم  
 مخرجا من نظرها فان اثنين واحد لم يذكر الا على معنى متبوعا وهو التثنية والوحدة بل انما  
 التأكيد على ان المرد من المتبوع الذي توجه اليه الاثبات والتبوي هو معنى التثنية والوحدة لا الجز  
 التثنية هو التثنية واسم الجنس المجازي في اعراب على الميم الذي هو اسم الاشارة وصف له على الماعز  
 التثنية قال باشرط اشتقاق الصفة فانه يقول انه عطف بيان لعدم الاشتقاق واستدراك المعنى  
 على الوصف لا ينطبق حدهما عليه بقوله لان ما يتقدم على اسم الجنس من الميم قال على الذات الميم  
 تعين دلالة اسم الجنس على المعنى هو اس المعنى تعين حقيقة الذات وبيان حاجته



المظهر اليها ولذا اسمها الجنس يدل على تعيين الحقيقة الذات لا بوصف الماهية  
 لا يخلو على الذات من اسم الجنس لانه لا يكون تعيينه بهم آخر مثله لا يرفع ايهامه فتعيينه  
 او يدرك الاسم او بالحقاق الى احد مالم لا يخلو بالحقبة ان يرفع ايهام الماهية بما يتعين في نفسه كالعرفان  
 لا بالاضاف الذي يكتب التعريف من معرف غير ثم يكتب اليهم تعريفه المستقل فاقدر على المعرف  
 بالاسم وعمل الوصول اليه لانه مع صلاته بخاصة ولاجل ذلك وقع ان يوصف اليهم لانه عام لا يتحقق شيئا  
 دون جنس ولا يتحقق ان يوصف بخاصة منها بخصائصها بصفات المجاهبات نحو هذا العالم فان العالم محقق  
 بجنس حيث فكأنك قلت هذا الرجل العالم وقد يوصف بالصلد نحو رجل دون على تأويل انه بمعنى قول  
 او قد عدل او انه مجاز للمبالغة كان نفس العدل والسكر يوصف بالجملة المجردة دون المعرفة لان الجملة  
 تشبه السكر من حيث لا تقع ان ياول بالسكر كما تقول في جوارح رجل قائم او انه في تأويل قائم ابو  
 قال الشارح في تعليقه لان الجملة بكلمة فلا تقع منه المعرفة اقول كما قال الشيخ الرضوي رحمه الله  
 ان الجملة لا يرفع من هذا التعريف والتشكيك لانها من خواص الذات والجملة ليست ثبات لان التعريف  
 عبارة عن كون الذات متشابه بها الى خارج اشارة بجمعية كاتن التشكيك عبارة عن كونها غير متشابهة  
 بها الى خارج في الوضع وانما يجب ان يكون خبرية لان الرغبت من ذكر الحقيقة ان يعرفها مخاطب المعروض  
 لما يرفع قبل ذكر الوصف من انصافه بمضمون الهمزة فلا بد ان يكون الجملة مستقلة للعلم المعرف  
 للمخاطب حصول قبل ذكر الجملة ومن الخبرية لان خبرها ومن الانشائية والعلانية لا تعرف للمخاطب  
 حصول خبرها الا بعد ذكرها وقوله محتمل اذ جاء المظالم ولا يخلو جوارح بدق هل ذات الغيب  
 اقترضا فان قوله هل ذات الغيب جملة طلبية وقعت منه لمذق فاجاب عنه بان ما شاول بانها محكية  
 بقوله محذوف وهو الحقيقة في الحقيقة ان يمدق بمطلوع هذه هذا القول اس كمل المذوق وايته ان يقول  
 تمشاهد هل ذات الغيب قط البراء والمذوق في جبال الاراس كون الغيب لورقة كونه مجازا وليس  
 في كون الجملة الطلبية واقعة منقولاً في باب طلبت في قوله اي المذوق وهذا الناس خبر بقل  
 اي محتمل فيهم خبر بقلبة لا محتمل للطلب والعايد محذوف عن اجزاء الناس تعلمهم وجران كونه العايد  
 ما يدا الى الناس على ان لا اسم الجمع كالقوم وليس مقام الشيخ امير من طاق المحرمين  
 بغير مقام الشيخ العام الذي في غير امير من وسيلان بغير عن الاستقاء لضعفه يقال من هو المحسني

المسماة  
 اللين الموقوت

[illegible]

هذا هو طبع بعض العلماء  
على أن ذي القعدة هو الشهر  
تأخر مدلولها عليهم

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]





[illegible]

[illegible]

على ان عطف الحرف على الحرف يمنع فالحق ان التلوين وجهان لما عطف واما مفيدة لاحد الشين والضمير  
والفرق بينهما ان بين اما واو انك مع اما تنفي اول كلامك لانها على الشك كزوا لازم سبقها اس سبق اما  
بالا وكي اس اما لا وكي حب ان يكون المعطوف عليه جاما مقفدا باما اخرى ولا يلزم ذلك بالبناء في اوا  
سبقها اس سبق اوا واما ليس بغيره فرب اللادب الشابت يقول صا الشين ضربة لازب وسوا نفع  
من لانهم فانه يجوز تصديره بها وعدم تصديره فخرجه في اما فيلاد وخرجه في زيد او عرو واذا لم يجب  
التصدير لم يجب ان يكون بيني اولى للكلام في اولى الشك فاذا وقعت ضربت اما زيد او اما عرو فاذا وقعت القرت  
بها المحاط ان الشك اعترضك في اول الكلام فلم يكن فيه تعين بوجه واذا قلت ضربت زيدا او عروا فقد  
اقرت بانك قد اردت ان تحجب بغير زيد دون عرو ثم اعترضك الشك فاذا لم تجلت عروا في البين فاعلمت  
من تقدم اليقين الكلام الشك وبقي اما غير مكررة اذ كان في الكلام عوض من تكررها وسوان التسمية  
المدغم فونها في لام النافية ثم اما ان تكلمني جليلا والاس وان لا تكلمني فاكيت قال الشاعر  
ابن كنانة ابي بصير فاعرف منك عني من سميت والا فاعرف مني والحق في هذا التيقن وتحقيق  
فقله والعوض من تكررها ورواها بها جازت يعني او غير مكررة بالاولى ولا عوض من تكررها  
شئ وان شئت ثم يم عهدنا واما باجوات الم حيا لاس باجوات وغيره فقد اقام  
بأخره حمد على الكثير الشيع اس اما بدار ولما باجوات ولا يقع لسان الله البتة بخلافه فانه يقع فيه  
كقوله نعم ولا تطع منهم آثما او كفورا وام لا استغفام اس لانها لا تامة بمعنى الاستغفام ومنها يلحقها  
جاء كونها متصلة ام المستوفيت ويل المستوفى الآخر المقدم المزة ام المزة الاستغفام والتسمية  
وتلك المزة متصلة ولكن ليس بكثرة نحو من ملاد واما ان كنت فاريا نهم معين الجرام  
بما ان الاستغفام لطلبه التبعين بعد مشيئة الحق كما اس المستوفين عند الكلام فانما هي التبعين  
اي ما يتبعهم من التبعين فكلوا المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استغفام واحد لان الجوز  
من المزة وهم بعض آتي ولما سميت متصلة لكونها مع المزة التي قبلها كاتي في متصلة قبلها  
فمن متصلة عنه ولما وكونها يلحقها ام المستوفين وكون الاستغفام لطلبه التبعين كانت المتصلة  
محمية بعطف الاسم فلم يكن ارباب زيدا ام عروا لان الاستغفام بغيره عروا من حيث قال الشاعر  
وقد نظر في الشارح الجزولي فانه في ام المتصلة وقد يكون قبلها وبعدها جليلا في فليتان والمطالع

نحو الا

فيما واحد فيكون ام متصلة ايضا كقولنا قام زيد ام فعل اقول انما قال والفاعل فيها واحد لا الفاعلين  
لانه الفاعل فيها واحد اخرها قام زيد ام هو كان ام متصلة وذلك للقدرة فيها على الجمع بالرفع كقولنا  
فيها اريد قام ام هو فاعل اول الى الخليلين مع القدرة على المزدوجين دليلنا ان متصلي خلاف الفاعلين  
المشتركتين في الفاعل فانه لا قدرة فيها من خلا اول ان يبين الشيء فانه لا مشقة ما ليس مساويا فيكون ام  
مع الجر تباين يلزم والمفردان بعد ما تباينها المضاف اليه لا يفرق بينهما فيكون ام هو بمعنى انها عندك  
وهو في السوق ام في الدار زيد بمعنى في اي الموضعين وهو مفرد الخالف بينهما وليسا معا اخرها  
زيد ام هو وا زيد عندك ام في الدار والعين زيد ام هو وا جزا حسنا كقولنا يوسف ولكن المعاد  
احسن وكونها للاستفهام لطلب التصديق كان جوابها بالتحسين اى تعين احد المسهون دون اقم  
لان السؤال بام في قولنا اريد عندك ام هو عن التبيين فوجب ان يقول في جوابه ربما وقولنا قد  
ولا تقول لما او لم لانها بان لم يتعرف كون احد من جمل الاطلاق عندنا والحاصل انه لا يستقيم  
المقصد حتى يحصل عند السائل العلم بالايال عند باوق شيئا من احد الشين لا يعينه فانه قال لك  
الايال اريد عندك ام هو وليس احد من عندك كان الخطيب في السؤال فيقول لم ليس فيه ولا يجوز  
تغييره اذ غلط ولم يعلم ان احد من عندك خلاف او طائفة من اهل الشين فيقول ان يبين لك اريد عندك  
ام هو كان منزلة لا احد من عندك فكان الجواب في الجواب ان تقول لا ان لم يملكه احد وعلم  
كان احد من لانه انما يبين ان يكون احد من فقط فهو منزلة ان يقول اخبرت واحدا من القوم ان  
الاستفهام من جنس الجواب واحد منهم لا يعينه فليس الجواب الا ان تقول لا او نعم ولو قلت اذ الحسن  
والحسين افضل مما بين الحنفية فالعنى احد من افضل ام ابن الحنفية وذلك لان او اذا كانت  
لا احد الشين كان قولك الحسن او الحسين الشرط قولك لا احد مما يكون احد من غير عينه قريب  
لانه الحنفية فالجواب احد من افضل من ابن الحنفية وعلى هذا كان قد فصل كل واحد منهما على ايهما  
ولا يجوز ان يقال في الجواب الحسن افضل او يقال الحسين لان السائل لم يرد ان يقال كل اشتبه على  
الاختلاف من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية ولو قلت في الجمع باو ينبغي ان  
يقال في الجواب احد من بعض تعيين ليكون مطابقا للسؤال ولو قلت في الجميع بام لكان الجواب  
تعيين احد من لانه لطلب التبيين ومنه قولنا اريد عندك ام هو في قولنا الحسين ثبت عندك الخطيب

[illegible]

خط  
واحد

اقت لم قدرت عند الخفا فوجدنا في تقرير مخرج من معقول واحد حاصل الاثر بطاوعه على ما اقتضى على  
تياكده قسرك فبقا كما مبتلا وقسرك على سوا غيره مقدم وقد كان الميراث ايضا لا سوا مبتلا  
واقتنا قد قدرت خبره كونهما ظاهرا فطين والاولى ان لا ياتي سوا غيره مبتلا بحذو مقتضيه الاثر  
سواء على غير بين الامرين بقوله اقتنا ام قدرت وهما كل في قوله سوا اوله بقصر على حكمه وقوله  
اقتنا او قدرت تضمن معنى الشرط بمعنى ان اقتنا او قدرت ولهذا اذا الماضي بمعنى المستقبل والجملة  
للمقدّم متاعن الامران سواء ولا يخل بجزء الشرط اس ان اقتنا او قدرت فلا امران سواء لان الامانات  
بالزلة فائدة ان شرطية لها سبب بينها من حيث ان الشرطية يشترط في الباء الامر الجهر لا المقرون  
الفتحة فلا يدل ان لزوم الشرط لما ان معنى الاستفهام في كلامه جعل حصوله كخلفتها منها معنى الاستفهام  
وتميزت معنى الشرط وكذا خلفتها من ام معنى الاستفهام وجعلت بمعنى لانها متشابهة في اداة التعريف  
والدليل على ان سوا مبتلا كحذف سوا مسد جواب الشرط اجزء مقدم ان معنى سوا اقتنا او قدرت  
لا يدل ان اقتنا لم قدرت في الحقيقة واعد ولا بالي يندر **التمثيل لان المعنى ان اقتنا او قدرت على**  
البالي بما والاخفش يستحسن وقوع الحمد الاممية هناك حيث ان اطلاقا بجزء النسبة بعد هذا في نظره  
هو كمال الاستحسان لثمن الجملة هناك معنى الشرط ولعلك ايضا استحسن وقوعها هنا على نحو  
على تقدم ام قدر كونهما في الماضي معنى الاستقبال او لا على اداة معنى الشرطية قال الشيخ  
وميل الى ما قاله الاخفش انه عاجلة في التمثيل من هذا الموضع على شكل الماضي فكل استعمال  
عليه كذا في كلامه تقدم وسواء طينا اجزءا منه سوا غير علم استغفرت لتمام لم تستغفرت  
وكذلك سوا لا لا الحمد وسواء في الاول والثاني في وقوع جزء النسبة وام النسبة بعد هذا  
كان بعد سوا لا لا النسبة في الماضي والحق في قوله وام عرو غلب من هذا الباب او ليس فيه معنى  
الشرط لا الجملتان معقولان علم يتناول الماضي باقية موضع الحال كذا في نسخة تمام او قدرت او لا  
في اداة هذا كذا في الشيخ الرضي ونظم قال وان قدرت معنى النسبة في الشرط من غير لفظ سوا او لا  
فقط بل ان يضيح باقية موضع ام بلا حجة استفهام كجها كذا في تمام او قدرت والمعنى في الماضي  
والقدر ذلك انما هو في المقصود وانما حكمه او قدرت كذا في تمام او قدرت وسواء في تمام  
وكذا في تمام ام لم يصرح بالاستفهام وكذا حال سببها في قوله ما امكن استقامت في تمام



[illegible]

يقول في مقام زيد بل هو ما قام بغيره وهذا مذهب الجبر وسمي اثبات الثاني كما هو مذهب الجمهور  
 فهو قائم في قولك ما قام بغيره بل هو قبل ابطاله النفي والاسم المستوجب اليه التقييم قالوا والدليل على  
 الثاني مثبت انه لا يجوز ان يضاف ما لا يضاف اليه من غير ان يضاف اليه ما لا يضاف اليه فقد يكون قد يكون الفصل  
 سواء اثبتت الجملتان او لا فخر من زيد بل ان كانت وتخرج به - - - - - بل هو ما قام بغيره وقد يكون الثاني  
 كلام الى آخره من الاول بل المقصد في هذا الاول في حكم المسلوب عنه كقولهم بل هو ما قام بغيره  
 منها محو وكفى بالتحقيق للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام السابق مثلا افعلت عاتق  
 فيه فكان هو ما يقوم ان قوله ايضا جازك يا عينها من الله والمصاحبة فخرت ذلك التوهم بكونه  
 كمن لم يحس عطف المفردين في نفسه لا كما انهما لا يقع في المفردات الا بالاشتراك الثاني بعد الفصل  
 الاول ولا للنفق عن الثاني بعد الاثبات الاول وان كان كذلك لا يجب ان يكون ما قبلها متصلا بها  
 بعد هذا النفي والاثبات وانما عطفها على المفرد لا يكون في المفرد المعطوف عن معنى النفي لان  
 حرف النفي انما يدخل على الجملة لئلا يكون فيه نفي ويجب ان يكون المعطوف بها متصلا بالمعطوف  
 ولكن في عطف الجملتين نظيره بل هو ما قام بغيره بعد النفي والاثبات كقولهم بعد ما يخرج في  
 لم يكن مفردا بل هو ما قام بغيره بالابتداء وليس لكن عطفها وجازا في حاله بل هو ما قام بغيره  
 بكونها كقولهم الا ان كان كلف بعد النفي وانما تفسير الجملتين المفرد والجملتين هو ان  
 ذلك النصب والجملتين انما هما من حيثها وصفت بهن كما هي زيد ما لا يضاف الى المعطوف المفرد المتصل  
 فصل من المستوفى على المعطوف عليه لا يتصل بهما كقولهم في ذلك المعطوف المتصل عند البصر  
 على سبيل الاول لا على سبيل الجبر وعطف الكون من المفرد على المعطوف عليه بل انما يضاف الى المعطوف  
 استماع هو اذ ثبت استدراكه وذلك لان المعطوف المفرد كقولهم في ذلك المعطوف المتصل عند البصر  
 من حيث ان المعطوف على المعطوف عليه كقولهم في ذلك المعطوف على المعطوف عليه كقولهم في ذلك  
 لانه اذا كان المعطوف على المعطوف عليه كقولهم في ذلك المعطوف على المعطوف عليه كقولهم في ذلك  
 اما اذا كان المعطوف على المعطوف عليه كقولهم في ذلك المعطوف على المعطوف عليه كقولهم في ذلك  
 ومعه كقولهم في ذلك المعطوف على المعطوف عليه كقولهم في ذلك المعطوف على المعطوف عليه كقولهم في ذلك  
 في سائر الجملتين كما هو في الاول على سبيل الاول وهو انما ابتدأ ايضا بالمتصل على المعطوف

ابراهيم

[illegible]

بانتظار اني نسيه وغيره  
معا وكان

[illegible]

[illegible]



[illegible]





عن ما تقدم يصح باجماعهم لان الحكم فكذا له وهو الى ايهام الشيء على الخطأ كقولهم وانا اذناكم  
على جدوى او ضلال بين فلما الذي يدل فجار الاستفهام به لا فليس شيئا معينا منسوب اليه فكلام الان  
ما يحسنه في كلامهم ولا ما ليس فيه من نسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة واكثرهم قالوا بجواز ذلك واجابوا  
عن مجتهدنا الذين جعلهم جواز بان لا نسلم ان نعم او لا فاجاب هذا بتضمن النسبة لان معنى نعم نعم  
ونسلكم ومعنى الامارين بتمام ولا فذلك لم يستتم ان يكون نعم او لا لانهما يحصل التصور من محكوم عليه  
في محكوم به في الجواب وهو الصحيح لتعلق العلم به وبان لا نسلم ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يعلم  
ان يكون متعلقا العلم وبان ذلك ان يقول ليس لاجابة الاستفهامية على ان ريد ان يدعى ان نعم على كتمام  
الحكم وان لا يكون النسبة متعلقة بالحكم لان العلم واقع على مضمون الجواب وهو متعلق له لان  
الاستفهامية المشكوك فيها اذا تقرر وانما يكون تلك اللاحقة لجود الاستفهامية معنى علم المشكوك فيه  
بالاستفهامية عنده وان نسبت اليه الى ان شئ غلط هذا يجوز وقوع الاستفهامية بالعلم به جازم في العلم  
بهذا فاصل المتأخر عن علمه في نعم قائم او حصل ان يدعى ان فان المشكوك فيه هو نسبت اليه العلم به في العلم  
بأنه نسبت اليه كما ان المشكوك في الاستفهامية بانه واما استعماله مع نسبة الفعل الى هذا المعنى  
فان ذلك من الاشياء المتعينة بالعلمية الاستفهامية فطلي هذا يصح ان يكون مضمون الجملة الاستفهامية  
متعلقا بالعلم ويكون اداة الجرح ولا يصح ان تكون متعلقا بالعلم المشكوك ويكون اداة الاستفهامية والتعني  
عطف على جواز ان يحذف عنه الافعال بالمتعلق الاقتصار على احد المفعولين مع ابقاء الاصل  
مبتدأ وخبر وحذف ما جازم وذلك لان المفعولين متساويان فاحذف واحد لان المفعول في الحقيقة مفعول  
فهمه عند الثاني المتعني الى الاول ان معنى علمت اذ كان في العلم به زيدية اخبرك فلو حذف  
كان كحذف من خارج الكلمة واعلم ان الحكم بالمتعلق الاقتصار على احد المفعولين مع ابقاء الاصل  
وذلك لان ذلك لا يشك في قلته لانه واقع كقولهم نعم ولا تحسن اليك فلو حذف لا يتيم احد المفعولين  
بمفعولهم على قراءة لا قوله السبعة غير مرة او يحذف مفعولهم فلو حذف الاول في حذف الثاني  
ولا تخفى على عاقل انما لا قد عرفت ان اللاحقة لا تخفى اذ لا على اراك المالك بنا في المفعول  
المتعني في حذف ما جازم الى ان المالك يجوز حذف احد المفعولين اذ الاول دليل على المحذوف  
كقولك يا فلان قال ما فعلت وفيما في العلم به فلما علمت قايما لا يجوز علمت ان يدعى قائما الاول

ان يقول ان ان المفتوحة مع اسمها وجزء اساس مسند المنقولين والحاجة الى تقييد مفعول ثان  
 كما هو في بيوت لان هذه الافعال لا تطبق ظاهرها على الالامسة او مسند الى الله وما حاشا ان  
 بها تكن انما هو من الكلام ان المفتوحة مع مفعولها هو المفعول الاول لا تفرغ عليه وهذا هو  
 كما هو مذهب الاخفش فان يقول فيه مفعول ثانها هو غلط ان زيدا قام حاجلا حاجلا حاجلا حاجلا  
 ان كان وكان لو كان مفعول الجواز اظهره لان لا يسم مسند شي حق يجب انما هو واما الكلام انما هو  
 في البيت كونهما وحقه فان هو اسوا كان هذا لغيره اول هذا يعني ان الساج هو الساج في قوله  
 في البيت انهم من اسمع غفل من قوله هو حادقا وقوله باين كتاب ام ياتيه سنة تروى جميع حاله  
 فيجب وجوبها بالكلية اسكت عنها اللامع قوله يكونان معها في حكم المذكور في الجوز طبع في  
 المنقولين بل في قوله من حيث لا يعلم ان الانسان لا يجوز ان يكون له اسم من اسمهم  
 كلفه في باب المصنف من حيث لا يعلم من غير ان لا يسمه والى عليه نسيانها من غير ان لا  
 هو في البيت من حيث لا يعلم من غير ان لا يسمه والى عليه نسيانها من غير ان لا  
 والمنقولين بل في قوله من حيث لا يعلم ان الانسان لا يجوز ان يكون له اسم من اسمهم  
 كلفه في باب المصنف من حيث لا يعلم من غير ان لا يسمه والى عليه نسيانها من غير ان لا  
 هو في البيت من حيث لا يعلم من غير ان لا يسمه والى عليه نسيانها من غير ان لا  
 والمنقولين بل في قوله من حيث لا يعلم ان الانسان لا يجوز ان يكون له اسم من اسمهم  
 كلفه في باب المصنف من حيث لا يعلم من غير ان لا يسمه والى عليه نسيانها من غير ان لا  
 هو في البيت من حيث لا يعلم من غير ان لا يسمه والى عليه نسيانها من غير ان لا

وفيه فطران الاول وان كان قولاً خاصاً والثاني قولاً مطلقاً كلف لفظ زيد قام ليس معنى المصدر  
 الخاص بل بمعنى المفعول به اسم المفعول لها من خلاف قولك قلت قولاً كان لفظ قولاً مفعولاً مطلقاً  
 يدل على ذلك المضافات فيه قام انما هو بيان المفعول وتعيينه لا بيان كيفية نفس القول الذي هذا  
 المحدث الرابع منك ولو كان بياناً لما كان من صفاته كما هو سببها وبطلاناً لغير ذلك ومجشاً الغلط  
 من مستحق لفظ القول معنى المصدر بمعنى المفعول ويقال فلفظت به او جعلته موضع فذلك فيكون  
 المفعولان ايضاً محذوفين ويكون به فضله كلف لبيان موضع الظن لعل ان احد المفعولين  
 كما تقول فلفظت في الدار ان الدار ظرف متحقق او قوع الظن في الدار الجور في ظرف الجور لا تعلق  
 به الظن ولذلك لو مررت بالمفعولين مع مثل ذلك كان مستقيماً لقولك فلفظت به زيد وجب حسناً  
 لكن ذكره مع حذف المفعولين احسن لا فائدة معه فائدة تأتي ومع ذكره ما نقل فائدة لانه يحصل  
 فيه ذلك فان جعلت الجاء في زيد كما في التي بيده لم يكن الاقتصار عليه لانه احد المفعولين  
 فلما يد من ذكر الثاني ويختص هذه الافعال بمجرى الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول المتصلين  
 لو اخرج من رتبة واحد من التكليم والخطاب والهيئة لم يعلت من مطلقاً ولا يتكلم فلفظت كذا وزيد  
 لا مطلقاً وانما مجرى الجمع بين خبرين الفعيرين في غير حال ان اصل الفاعل الذي اسلمه التاثير ان  
 يكون مفاعيل المفعول الذي اسلمه التاثير فان اختلفا معنى كره انما قولاً لفظاً ولذا لا تقول في المظهر  
 فلفظ زيد وانما تقول زيد زيد نفسه فلفظ على ضربين وان قلنا لفظاً لا نحاذر ما معنى وانما قولاً  
 لفظاً يكون كذا واحد منها ضمير متصل لا نحاذر انما قولاً في معنى هذه المفاعيل لانهما ليسا  
 في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً بل لان المفعول في الحقيقة مفعولاً وانما ان كان احدهما منفصلاً  
 من الآخر متصلاً به في غير افعال القلوب ايضاً فمجرى ضمت اليها وانما يقال ايها واياك  
 فلفظ من حيث ان لم يكونا من قرنته واحدة لم يجرى في اذا كان المراد من زيد هو التكليم وقد اخرج  
 مجرأ اي مجرى افعال القلوب فقد استعملت في مجرأ الجمع بين الضميرين الواحد لانهما ضملا  
 وجدت وقد حمل المصدر على الضمير فيقال فقد يتفق قال المشاور استكان في من ضربتين عاصم  
 فيهما الا في منها مترجح اي كان في من مترجح اي بعد ففكح ضربتين في هذا لا في هذا التاثير  
 وقد وجد يقين اعراض بغيره على نفسه والبقال ضربتين بالجمع بين الضميرين ولكن يقال

[illegible]

المحمول عليه لان المحمول عليه معنى تام بالمحمول وقد جرى ثبات وابان واجريت وحذرت وحدثت  
 مجرى اعمدة التحدث الى تشخيص العمل لان في كتابا معنى المعلوم ولم يجر سبب من هذا الجنس الاثبات  
 فيقولون انما يتم الى مفعول واحد والمتحدث الى اثنين بالنقل الى افعال او فعلين متعديين اليه  
 فاعلى العمل يتوهم ثباتا من اسباب التحدث كالحركة والتضييق وحرف الجر بسبب ان هذا البناء  
 تضمن التعدية وان لم يكن الفعل ثلثي متعدي بالاشراك مع المفعول ولم يجعله بعض ائمة  
 لان ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التفسير خلافه ولان هذا يتعدى الى اكثر مما كان السائل  
 ملجأ اليه نحو صارت وذلك في كل فعل كان مفعول الاصل هو المشارك هذا هو لفظ التعدية تارة  
 او استعمل وحرف الجر لا يغير شي من حرفه الجرح معنى الفعل الماتية في بعض المواضع والبناء المعين  
 معنى الفعل يجب فيه عند الجرح ومما جرت العادة المفعول بل ان عند بعض من وقال سيبويه  
 لا يجب ذلك بل يجوز فيه الصاحبة وحدها وما لم يرد التضييق فلا بد فيهما من تغيير معنى الفعل  
 نحو اذهبته يتعدى فيه فاعلى الكلازم بالنقل الى افعال الى واحد فاحذفه بيما يتعدى فيه معنى  
 المتعدى الى واحد الى اثنين بالنقل اليه وقرنته يتعدى فيجوز اللازم الى واحد بالتضييق  
 قرنته زيد يتعدى في المتعدى الى واحد الى اثنين بالتضييق وكارنته يتعدى كرم الى واحد  
 بالنقل الى فاعلى ونازحته الشيء يتعدى فيه نزع المتعدى الى واحد الى اثنين بالنقل اليه  
 وابسكرته يتعدى فيه كرم اللازم الى واحد بالنقل الى استعمل استكثرت الكتاب يتعدى  
 في كتب المتعدى الى واحد الى اثنين بالنقل اليه فذهبت به يتعدى الحرف اليه الى واحد  
 وجرئت به زيدا يتعدى جرت المتعدى الى واحد الى اثنين حرف الجر المتعدى الى اثنين  
 يصير في البنية بالزجر وحدها ولا يكون ذلك الا في علم على الحركات وارتيت واجازنا الخفش  
 اخلت وازعت واحسيت والفتت معنى ان مذهب الاخفش ان يجوز تعدى باقي افعال  
 المتعدي الى ثلث مفاعيل النقل الى التمر قياسا للساعات اما الثاني من المنصوبات الخاصة  
 فلا يكون للافعال ثلث مفاعيل ويراها وصار واقع والمسي واقع وظل ولبت وما زال التي تذكر  
 فيل واما الفعل مضارع يزول فليس منها فلا يقال لا يزول امير وما يبرح في الاصل بعض  
 فيل من مكانه ما في دفع العين وكسرها موزا لتمام بعض ما في الوباء فيكون الاصل

الاصل انما تستعمل

[illegible]

21-11-1965



[illegible]

فانك لا تهلك بعد حصول الخطي كان امك ام حارثة اي من الطيب لان اصل الاستعمال انما كان  
امك ام حارثة الاله قلب من جهة المحقق فقط لان المقصود ان يستقيم من لفظا منصفة من ام  
قوية لان ان يستقيم من جهة المحقق على الطيب او على غيره سواء امكن التعليل من جهة المحقق على  
لان من جهة اللفظ فلا سم والجزء من ثمة لان من جهة اللفظ لا يمكن خبر الجزاء وطرف  
على طيب ومع الاشارة بالثمة لكونها بعد المعرفة المتعدي لا انما كان اصلها اجزاء الدار اما مرة فكونه  
اسم كان وهو غير المرجح الى طيب وغيره وهو امك معرفتين فقولنا لا سم والجزء من ثمة ليس  
على المحقق جريا بالشرط بل على الجواب لثمة فقولنا لا سم والجزء من ثمة لا يمكن ان يكون  
وجوابه في الحقيقة لم يستقم التعليل لانه لم يكن الطيب كالكلمة لم يستقم التعليل لانه معرفتان  
والاستدلال فاستقيم لانه الاسم نكرة والجزء معرفة ولا يجب العلم انه نكرة ان يكون اليتيم  
القلب من جهة اللفظ ايضا كما قال صاحب المنطق ايضا انما وضع طيب بمعنى فسر هذا الظاهر  
لا يابطل لان الاستفهام بالفضل هو في اللغة المعرفة النسبية الواقعة بعد شرط ولا يابطل لان  
تدخل على الفضل كما عرفت في باب اللفظ والالكان الظاهر ان من لم يدر لا يستقيم عليه وكذا ان  
مضروب بالفضل المخرجه على هذا يكون المقتدر كالمقتدر لكان امك ام حارثة كون الاسم نكرة والجزء من ثمة  
فيلحق هذا المقتدر لان شرط المقتدر ان يعلل احد المستويين المعرفة والآخر لم والجزء من ثمة  
الفضل لا كان واجب المنطق لوجه المفسر وان كان معدي فافلا استقامت لا يكون في الشرط  
مقتول على عدل في تمام مجرى بلا فذلك كونه اسم كان نكرة والجزء معرفة لا نفي على يد الى نكرة غير  
مختصة بوجه فيكون نكرة وانما كونه المقتدر الجابدي الى النكرة معرفة اخرى كان النكرة مختصة  
بقيل القبي في تمام وحيث دخل خبر لونه فاما كان عند الله فيخبرون مقدم ام كان عليه وعلى هذا  
المقول فنواي قوله ان طيب كان امك بطلان اليتيم الاول في اسم كان نكرة وجزء معرفة ويكون  
من جهة اللفظ ايضا وكذلك خبره بطلان ايضا على الوجهين اللذين ذكرنا سابقا لانه ما فيها ارجح  
افضل الى انما قصه بلفظ كان لثمة خبره ما فيها ارجح انما كان اسمها اصل ومقتضا  
فيكون ان نفيها ما ليس الدوام مشتقة من لفظ كان كما قيل بل قرينة قوله نعم سيما وان كان  
الكلية مع جملتها وثبت اي الناحية كان الزيادة التي تضاف غير مفيدة لشيء ان يخص الكلية

[illegible]

تیسرا و چہارم

[illegible]

اسی طرح

[illegible]

اخلاص

لأن نقطة الغرغرة أن تحق كانه سلسلا قال انه لا طرف لغرغرة فوقف على الاسم وانت حكمة باستحقاق  
تأخير فاجاب عنه باننا قد علمنا ان الغرغرة لا تأخذ الحليل من الاخر وقال شفيق ان يتقدم على  
الاسم وجده لا على الاسم والجبر لان الجبر مع الغرغرة انما يترك دور الحاجة فاجاب عنه باننا  
قد علمنا على الجبر ايضا لما استقام بشانه كما هو في بعض هذه الاعمال الناقصة افعال المخارطة وذلك  
عسى وكاد ورسب واوشك جعلوا واحدا في اللفظ وانما يفتل لانما لا يتم بالرفع كلاما ويكمل  
اخير غير عسى اذ احسنوا له كان لفظا لفظا الناقصة كذلك وقوله كلاما منصوب على انه خبر لا يتم  
لان بعض الناقصة في الجبر هي ما بين هذه الاعمال والماوت واختلاف خبر عسى ما بين فاعلا  
مضارع مع ان كانا جبر عسى في ان نحن في فاعل نحن خبرا صرح هذا المخارطة ونقل سبويه  
ان هذا يفعل ليس خبر فيل لان الحدث لا يكون خبرا من الجبهة واعتذر اخيرا وزيدنا هنا  
لنحذفها اما في الاسم اذ الجبر عسى حال زيدا ان نحن او عسى زيد صاحب ان نحن في وقيل  
ان يشبه بلنحو لان المعنى لا يفتل فطلب زيدا لخرج فها وانشاء للدجاة ولذا لا يتصرف  
في وقال فيكون انما هو جازم في هذا الاشكال وربما يقال ان التبيين فاعلا امره انما  
في اللفظ على الاستقلال الا ان وضع التبيين موضع ان قيل لانه ان اكثر استعماله من التبيين  
فان خبر عسى مختلف بالصفة التي هي ليست بمصطفية في قول عسى طين ان طين جند هذه  
فيما في جملة ما في الكل والجميع في اسم سبويه البطل المنصوب من طين في اللفظ من البطل الاخر  
بعد هذه الواقعة اذ الحرب والفتات مع الفتة وسرارة العطش والكل مع كلية والخراج  
الاسماع وخبر كاديات فاعلا بدو ما ان جندنا انما هو جبر عسى العزير ابو سبويه في اللفظ  
مفتل من الرباعين فاعلا لغرغرة عند جميع قصير من العراقة التيها ومعها الوجاه وكان  
جوز في كلية على طريقة عسى العزير ابو سبويه افعال التبيين انكم من قبل الغرغرة والابو صرح في  
وكو فابت الى منهم وما كادت آياتكم مثليا فاعلا لغرغرة من قصير يريد ان تلك الخطة تفتل  
فيجئنا مني شاذ لعدم مجز الغرغرة خبر كاد هذه التفتل انما يكون على معناه مكتوبة ولما  
على رواية والم اكل آيات فاعلا في ذلك وقال المصنف نصب ابو سبويه على تقدير ان يصير ابو سبويه  
وعلى تقدير ان يكون الجبر ان مع الفعل لغرغرة لانه في ذلك لكثرة وقوعه في اللفظ

[illegible]





فمن قريب حذف من غير محسوس وهو كونه والى ذلك على وقت الغريب وكذا الكثرة الممّا أخذ بالنفس وأوشك له  
حذفه الفصل السابع مستقبل المستقبل عسبة وجبها أن يقال أوشك بعد أن يخرج <sup>٩٩</sup> وأوشك أن يخرج  
يند وإذا كان جازما لفعل المضارع مع أن فهو مستحق حذف أوشك ويند أن يخرج ويند ثم حذف الجازم  
وجزايا كثر الاستعمال واستعمال كذا مرة أخرى فيقال أوشك أن يخرج والبولع وهو جعله أخذ  
والمعنى مستقبل استعمال كذا مرة أخرى من ضاعها لا سيما لا ضاع الخبر كان كذا ولدوا الأختية  
قال الشيخ مع يكون معناه ضاع الخبر على سبيل الأخذ أقول إنما الأخذ في الخبر وكذا يكون معناه  
المتأخر في الأمر وهو معنون جازم على سبيل الرجاء والعلل لمعنى الله أن يشفي من ضاع معناه أن قريب  
شفايه من جازم من هذا المعنى للاستعمال بالسبع طبع واشتاق في الطبع في المحبوب في  
الاشتاق في الكثرة وهو عسبة أن موت ولكن كذا المقاربتة على سبيل الحصول والوجود كذا موت  
المتشوق في غيب معناه أن قريب من الغريب قد حصل جعل لذلك ثبوت لأن اصطلاح عسبة لأن أن  
علم الاستعمال في معنيت مع عسبة الذي معناه قريب الفعل مستقبل على سبيل الدعاء ليكون دلائله  
على الغرض المقصود منه لوضع يحصل جذبا اصطلاح كذا ذلك المضارع إذا جازم عن قرينة الاستعمال  
بأن ظاهره <sup>١٠٠</sup> من غيبا سببه كذا الذي معناه تقرب الفعل من الحال ما إذا دخل الشيء على كذا  
المراد كذا كذا المراد على الصحيح في آيات آيات وفيه نفي الفعل يكون في المعنى للمآتات في  
الماضي والمستقبل في الماضي كقولهم وما كانوا يفعلون والمراد قد فعلوا فاما في المستقبل  
فخطية المشعر والمراد في قوله أن غير البحر المحييين لم يكن غير غير الموجد لم يكن أي لم يجد ولم  
يكن مستقبل لأن جواب إذا أفلا إذا في مستقبل المآتات على معنى أن ونعيسى أي موسى يسبح  
ويقول حان بعد طول العبد لم يخطره وهذا القول مردود لأن المراد من الآيات إن كان آيات  
كذا فهو غلط فاجتنب لأن التي التي كيف آيات الله وإن كان المراد من الآيات فهو خبر فكذلك  
لأن نفي القرب من الفعل قريب في استقائه من نفي الفعل نفسه نعم آيات كذا يدل على مضمون  
خبر لأن القرب من الفعل لا يكون إلا مع انقضاء الفعل لما يكون أخذا في الفعل لا قربا منه وكل  
كذلك في الماضي والآيات دون المستقبل فكذلك في الماضي والآيات بقوله نعم وما كذا وقد  
فعلون أي المعنى وقد فعلوا فيمسا على أنه ليس والآيات في المستقبل يقول في الرتبة إذا



[illegible]

وَقُلْ لِلَّهِ الْوَلَايَةُ الْكَامِلَةُ

[illegible]

[illegible]

[illegible]





[illegible]

و قد ثبت لمحقق ذلك من انه انما يجوز ذلك لان الضميمة غلام مكره فلما حجة الى هذا التفسير و طلاق  
رب رجل و قد لان في معرفة و افادة الطائفة انهما اوصفوا في جواب رجل كرام او جملة غريب و قد علم  
بانه من مطلق الصانع التعليل لان الشيء موجودا قبل منه فهو معروف مقدوره ان يتصور ان كان كذلك لم  
يكن قادرا عليك و قد قتل قابلا اجملا كان مجرور رب فلهذا فهو موصوفه فاجاب عنه بقوله ان فعله  
موصوفه و يكون مبتدأ و ما خبره و الجملة مفعلة للكل و لا يتاخر رب عن الفعل البسيطة من انما كان  
اي للفعل على الاسم و المارح البسيطة ان الفعل على الاسم الابواب رب كما يتاخر انما كانت  
التعليل له صدر الكلام و تضمنها معنى الشيء الذي له هذا الكلام و فهم السامع من قولنا  
الى اخره انه تعليل لعدم جواز التفسير على من قبله ما بين و ليس كذلك لانه اشار الى تعليل جواز  
التفسير في حرف الجر فكيف ندعي ان التفسير الى فعله تعليل لعدم جواز التفسير فيه رب و يجب هذا التفسير  
في الاكثر لانه لا خلاف انك اذا علمت رب رجل فغير منه ان الكلام رب رجل فغيره اذا كان رب  
رجل يهدف للعلم كما وصف اليك بغيره و المحقق ابتداء بغيره و ياراه ان الفعل المحقق لانه  
التعليل و ثبتت حاله لانه اذا علمت رب رجل فثبتت كنت بمنزلة بان الذي لم يثبت و يعلم ان  
يستغنى فيها بعد قليل و انما يظهر له غلط ما ورد في الكتاب العزيز من غلط المتكلم و قد علم ان  
يورد التفسير كقولنا ان الفعل ليس من ذواته بان ما اخبرنا به فغيره بالتفسير بغيره  
الوحيد بمقتضى منزلة انه موجودا لانه لو كان كذلك لكان يورد منزلة و قد افادنا المصنف  
بانه ان التفسير بغيره منسوبة ففهم ان التفسير من غير محمول يعني من غير قصد الى ظاهر  
قصة التفسير بانه كما فيهم رجلا و لم يكن لا يكون هذا التفسير لعدم الامور او ان كان يثبت  
لا يثبت كقوله فيهم رجلا و لم يكن لا يكون هذا التفسير لعدم الامور او ان كان يثبت  
قال هل من رجل ففهم ان رب رجلا و لم يكن لا يكون هذا التفسير لعدم الامور او ان كان يثبت  
و يبار جليل و يبار رجلا و لم يكن لا يكون هذا التفسير لعدم الامور او ان كان يثبت  
كلما و معنى هذا انني اذا علمت من الجملة و قد علمت من جملة ما كان و قد علمت من جملة ما كان  
يسئل مستعمل فيهم رجلا و لم يكن لا يكون هذا التفسير لعدم الامور او ان كان يثبت  
انما فعل تال للجملة فيهم رجلا و لم يكن لا يكون هذا التفسير لعدم الامور او ان كان يثبت

تلقى الانسان من النعم ويضرب بعد الواو ويشارة الشئ الى الشئ والعمل بها اي لرب المصراع دون  
لم الواو فان الواو للعطف فان كان قبل الواو ما يبع العطف عليه فكونها للعطف فلهذا ان لم يكن قبلها  
شئ لما كانت في اول القصيدة والزمير ينفرد معطوف عليه لقوله وقام الاغواق كان قال رب هو لاقت  
عليه وقام الاغواق خلافا للكوفيين والمبرزين فلو ان الواو كانت حرف عطف لكن لما صارت  
بمقترب وقامت مقامها وذل عنها معنى العطف علمت بنفسها عمل الجر وقد جرى الامور اي السند  
وبعد الفاعل فتشغل على ان تعلق وتوضع خاليتها من تمام محول اي قرب امره حبلى  
ذات وضع قد ايتى اليها مستطناً عن ولدها الذي علمت عليه العود وقد امر عليه محول كامل  
والتيام مع القيمة وهي موزونة بطبق الانسان ويقل من خفة وتعدي الامور بعد يله المحرولة  
على يوزن صعود واصحاب المعصود وهو يخرج من الارض خلافا للهبوط والاصحاب  
الاصحاب وهو ما قد ربح من الارض اي رب مغارة ذات ان تخرج وانخفاض واحتمل ليد لا  
خلافا بينهم انما العمل ليس للآخرة بل لرب ولما انفرد رب ينفذ هذه الاحرف نحو رسم وادق  
في الحركات التي الحيرة من طلة فساد في الشئ اي من هذه الاخفش والكوفيين هو اي رب كسم  
مخرج الحبل بالابتداء والاختلاف لما لا خبر عنهم اقبل على الجوز كلك الاية على انفسا بعد انفس  
من حرف جبر لا يتقارن الا في الجوز مع اي رب وهو التسمية بمعنى الجوز فاضا الفعل الى المعقول  
بواسطة حرف الجر على انه لو لا الحرف لم يقصر الفعل وما تنقأ الا فيهم يعلو على اسم الملقب وانما  
تخطا ان الملامم منتف لان التسمية في رب وحل كسم كسمته متعدي فتنسب اليه الشئ خارج  
فيه نظرا ما لو لا فلان حرف الجر ليست كلها متعدي فتنسب اليه فلان اسما فلان منج لان قد  
تذكر رب من المسطرة للفعل على اسم طالع من التسمية المعنى اقوال على ما في التسمية من الحق  
بمعناها تدفع نظرا في الملاممة والجموع من كل الجيد ان قال ولا معنى للتسمية الا على ان التسمية  
منج وحرور في جميع حرف الجر ولما في تدفع نظرا في منج (يتخلل الملامم لان اسقط رب للفعل  
على الاسماء يذكرو المعنى لا الاخفش قول المسطرة هو عليه على الاسماء على ان يكون منج على  
الاخفش على ان يكون ان لا تسليط هنا حقيقة بواسطة بسوا باب التسمية في هذا الجدة  
لها حرف من وقع في الكلام على حذق كانت لا تسليط في كثير من الجاهل من وجوبها انها حقيقة

[illegible]

از معنی کم نفع  
کثیر من نفعاً.

فكذلك نفيتم ان يكون مثل مثل هذا المردف مثل اذ لمكان مثل الله مثل المكان الله تعمر مثل مثله  
على قوله ولا تركى الصفب بها صحر وذلك ان نفى اللانم يستلزم نفى المانم ولو اجتمع كافان  
مخروصا ليات كليا يوثيقين جزوان يكون الكاف الثانية تأكيدا للاول لا زيادة ومحرزان يكون  
تحييد بها ايدة ويكون مرادة في الجزاء من مثل هذا المرفوض والمثل اعصف ما كول ان كزج  
الكل عقبه وحق منه وممثل ان لا يكون الكاف مرادة بان يجعل مثل مضاعفا الى مقدار مدلوله  
بعض الظاهر كما في قولهم يا تيم تيم جدي ويكون الكاف لتأكيد معنى المثل كما في كل مثل بعضه  
كعصف ويكون مرادة في المراجع نحو عصف كذا فاعا مدعهم وليس بان ان قال ذلك البعض  
من زيادة الكاف في المراجع وسوذا والالجاز ان يقال عندى ذاد وما معنى كذا وطلب بعضهم ان  
يكون حرفا جازما لعل على الابتداء بدليل قولهم ان كذا واما حاله بنوع ما كذا ولا دى ان يقول ان  
كذا كسب جعل كذا واحدة بعقلم ولا يري من الجزين معنى تشبيه والاشارة وتكون اسما  
وتعني اجتماعا لعل على الية نحو فيمكن عندك لبره الممنه ان من تعرف مثل البره الذي فيك  
والله في مثل كذا اجتماع للكافين في خطاب المصمر نحو كذا فلو افقح في الكلام استهزاء  
عيا للمثل وقد تدخل في السنة على المرفع خزانة كانت خلافا للبره فانه اعجاز وهو لها عليه  
الى ما في المشعر وهو قول العجاج فانهم من سنن او غيرها في الذنابات مثل كذا كذا وامر كذا  
في الحاربا ذات الذين فيها ان يكبا شاد ليعول الكاف على حرف الوصل وهو قوله كذا او ذوات  
فوق في اللبس المتعدي وامر او على منضبه وكذا في الطريقة فكيف كذا اس علفي بعض حاروش  
فهم من فاعله من عتيد وحاسا والضرورة في عايد الى الحاربان ان عتيد في عتيد فاعله من الذي  
كافا عتيد عتيد عتيد واما عتيد عتيد بالقراب فاعله الموضع الذي عتيد كذا ان كذا كذا  
في عتيد عتيد عتيد مثل الدوابت من عتيد عتيد ان يكبا يريده فاعله عتيد واما عتيد  
باعتيد كذا المصنفين ومن طريقة واحد الا انه يكون في عتيد في عتيد الدوابت ان قال عتيد  
فانهم اقرب من ام او حال وان حاله المردف ام او حال صارت اقرب اليه من الذنابات بل  
فان حاله على الذنابات ومحرران يكون عتيد بالابتداء وعتيد قوله كذا كذا عتيد  
فالكافة وقد كانت معاني الكاف الثلاثة افعال في الكافة بها واحصى جميع افعال الكاف

الكفره باعنا حول متعلقا لان في الجب انما يطلب المتعلق كقول المجرد مغفورا حقيقة واذا  
 لم يكن لا يكون هناك مغفورا لا يطلب فعلا وعلى الاستعلاء اما حقيقة او مجازا لو اشتقت عليه وعلى  
 ذلك كما يحتمل على الانسان على غنقه او ظهره او كونه بمعنى مع ظرفا ان حصل عليه يفعل كذا او مع راجع  
 الى الاستعلاء كان المعنى انه يلزمها لزوم الكلبة كركوبه ويكونا سائدا وان كانت مجردة المحل  
 قوله عدت من عليه بعد تمام طوعها متصل وهذا يقتضي هذا المحل ان يكون الاسم من المفعول وسواء  
 ما بين الوردتين وصل المتشاورين به يصل صليلا او صوت وجات يصل عطشان وذلك انما سمعت  
 لاجرا فاصليلا ان من اعين البعد والفاودة اسبغش من جودها بسبب اعداء  
 الفصل الحادي عشر في غرويت من القوس اعم من السهم من القوس في سبب الزم وهو ان يخرج من الجمع  
 او بعد منه بسبب الاطعام وهذا المعنى من غرويت انما هو منقول عن قوله تعالى من الجسد فسرته  
 بعد ان لم يسم لزمين بلغة عن جيت اس بلغة بعد طبق طالع بعضهم انما يسم بعد ولما لا يسم  
 باقية على هذا ما يكون المعنى طبقا متجاوزا الشدة من طبق اخر جنة في الشدة فيكون كمالا في  
 العلم في الشدة مما قبله فعلا من طبقه حقة طبقا في المراجعة التكميلية لا التكرار في ليس الا في طبقين  
 فيكونا وانما يتفرع على ان ما تبدا التكرار هو الاشارة الى التخصيف ويكون من المعاني ما يجب ان يكون  
 مجردة الجملتين في طابت من كمالها جوع من فني يمين الخطر او ساهج في الصانع ساهج  
 في الجوع في بلغة حقة في ساهجها العرب وقد استعمل اذا اتي ما بعد من جنة  
 فالأكثر على ان هو من جنة في وقال بعض النحويين انما اسانها مع ما بعد ما مجردا فاصفها اليه معرفة  
 كم سمرت فذ هنا حرف جر لانتقال الفعل الى كم كناية في كم رجل مرت كالقبيل اذ عشرين  
 يوما او ثنتين ونحو ذلك كونه في قولهم انت عندنا عند لان المعنى انت استقرت عندنا عند  
 الليلة فقد قد اوصل الاستعلاء الى الليلة كذا في التكملة انت عندنا في الليلة واذ كانت  
 مذجرا كانت لا بد من التاكيد في الوعد ان كان من لا بد من التاكيد في المكان الا ترى انك اذا قلت  
 خرجت من يوم الجمعة كان المعنى ان الخروج ابتداء وهو في وقت يوم الجمعة كذا فيك اذا قلت  
 خرجت من الجمعة على ان البصرة اول مكان الخروج ولا بد من ذلك الصريح في الاستعلاء في  
 كونه من يوم الجمعة على ان البصرة اول مكان الخروج ولا بد من ذلك الصريح في الاستعلاء في

نہال  
ہو نما  
بادشاہ

[illegible]





وهذه هي المحنة وفيها دأية من يمان اي بعد المديونية يمان انه توجيه عام مع تعصف مرمية  
المصنف هكذا ينبغي المشرح قوله على الاطلاق لا على ما قيل به الشارح فان قال اذا قدر زمان  
مضاه فيكون زمان مجتهد اين ما وجد ما يجزى ما يجزى المراد ذلك والظاهر ان الما مل لم يطبق انه  
لا يجد تعديرا فيكون بالحق والظاهر انه وجد بالمراد كان النسخة المرفقة على المصنف وقوله  
انما هو لا ياتى من عند المصنف بل هو من المصنف لا يتكلم الما مل في ما يفسر ان في رسول وجوز  
فالمصنف ان ينفذ في حال الرفع مع الاسم المرفوع بعده جملة واحدة ابتداءية فلم يكن ما دأية  
من يمان فيصنف احدى الجمليتين على الاخرى كما يجوز ذلك في المفسرة من ماريته وامد  
ان يمان والجراب ان قوله من يمان وان كان جملة ابتداءية الا ان من حيث المصنف كان  
يجوز من الكلام الذي قبله لا يبيد التفرقة المصنف السابق فذكره اذ لو قلت ما دأية ولم  
يقول من يمان كان فيه اللزوم في مجموع زمان الما مل والمطلبت من يمان فيلقت العجوم  
وتتضمنه فاصحاح احدى الجمليتين بالآخرى وما يدل على احتياج ان قوله من يمان لا يبيد  
المصنف المضموم من قوله من يمان لا يبيد ان يبيد الكلام الذي يحركك ماريته  
والا يبيدات لم يكن وليس كذلك وامد ذلك يمان لانه كلام مستعمل في غير مقتضى ال  
تتضمنه حتى يفسر والجري الجملة في مجرى واحدة لشدة هذا الاحتياج لا يجوز دخول الما مل  
كان في الشرح والجراب والقسم وجوابه لان مصنف المصنف بين شيئين معان تكون الاحتياج من بين  
المنزلة شي واحد لشدة اتصال احد ما بالآخر ولا يبيد المصنف من كثير احد ما اجنبيا  
من الاخر وحاشا للتفسير ويكون فعلا عند المجرى وهذا هو خلاص ما استخذه وما بعد هذا من بعد  
الثلثة منصوب اذا كان شوا خلاصا قدس بيانها في باب الاستثناء وجاز حذف حرف الجر مع  
ان وان يمان وذلك لا يستلزم التماسا في محله مع ما في ما عند حذف الجر نصب عند  
تعبيره لانه اذا وقع الحافض نصب ما بعده كما في نحو واخبرنا موسى قوما من قومه وعلمها  
المعنى المزيل كما في قوله وروى غيره بالجملة من قال كيف أصبحت اس تميم الثاني من الاحتياج  
لا يبيد ان يمان في الاسم منه **اس** من الناحية حذف المزيل فتبين جعل الما مل  
بالمعنى كما قال في ان لا منصوب بحرف النفاذ لشدة مسد الفعل وذلك ان لا يبال المصنف

الما

[illegible]

[illegible]

ان کھوئے

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كماله هذا ان دخلت المارسة طلق ويطلق جواز ان يضرب اذا لم يكن على ان يكون عرياً  
 اضرب لانه المهرول يقع حيث يقع المعامل والمهرول هو جواز عدم ما في جواز ان يضرب جواز ان يضرب  
 غلامه ان يضرب غلامه يعود الى جوارحه غلامه الى وقت لا يضرب لوجوه لان كان زيداً المهرول جوارحه المهرول  
 لانه رتبة الاثر قبل رتبة الجوارحه فيبقى ان يكون في ذلك المهرول ضرب غلامه ومنها سوا الى وسوان ما  
 يشهد ان كان كلاما واراد اعل سبيلا لا خيار ولم يكن جوارحه يضرب ان حكم بوقوع الطلاق جوارحه  
 في قوله ان طالق قد طلقت المارسة لا تعليق فيه لان تعليق انما يكون في الجوارحه وهو ليس في المارسة  
 عنه بان ما تقدمه واراد على سبيل الا خياره لان ما تقدمه حكم المهرول في الشرط فلا احكام  
 فيكون جوارحه حيث المهرول انما لا يترفع من جوارحه على حصول الشرط ولا على الحكم بالطلاق  
 في قوله على ان يقع ان دخلت المارسة طلق لان تضرب المهرول على ضرب من سبيل المهرول  
 لانه اذا لم يكن مقدم على ان فعل الشرط والجوارحه من ان شرطها هو جوارحه وان كان  
 ضربه بالفضل الاول وهو الشرط كما يجب تقدم حصول ان المهرول على سبيل المهرول وان كان  
 ضربه بالفضل الثاني وهو الجوارحه فلا هذا السبيل قال الفراء وانما جواز ان يكون ضربه بالفضل  
 الثاني ان كان جوارحه لا يسقط فيه الرفع وان كان ضربه بالفضل الثاني ان كان ضربه بالفضل  
 الحكم الرفع والتقديم ولو قلت ان زيداً ضربه لكان في ذلك ما تقدمه بالفضل الثاني ان كان ضربه  
 ولم يكن المهرول جوارحه مشتقاً عنه ضربه او ضربه فلا مال له جوارحه فلا يلزم منه تقديم  
 ما في جوارحه ان الضربة عليه لان الضرب هو ضربه وهو لا يترفع عن جوارحه بل هو جوارحه  
 فتكون طلب كلمة الشرط المهرول من قبل الفضل فيكون شرطه في ذلك المهرول على سبيل المهرول  
 بالفضل عند الكون ان المهرول في ضربه مع شرطه في ضربه لانه ضربه في المهرول  
 مشتقاً عنه واحد لان ضربه على شرطه في ضربه لانه ضربه في المهرول على سبيل المهرول  
 المهرول عليه يكون ضربه جوارحه في المهرول على سبيل المهرول على سبيل المهرول  
 في قوله اضرب بالجرم عند احكامه ان يكون في الجوارحه لانه ضربه في المهرول على سبيل المهرول  
 في الجوارحه بالفضل المهرول الذي في جوارحه الشرط والفضل بالجرم في المهرول على سبيل المهرول  
 بطلان المهرول في جوارحه لانه ضربه في المهرول على سبيل المهرول على سبيل المهرول

[illegible]



[illegible]

في هذا المقام

[illegible]

[illegible]

فقد اذعن لانها صالحة بعد معرفتي بخلت كلفها ذلك وروى عن جدها سلفا وسين اى  
الملك والحبر وتوصيها اذا جرت نواصي ال بعد فلاتها وسرى في الزمان ولا ما عليها ما ولم  
تجانبنا في شقاق والبشاق الصالحة وسبب هذا الشكر ان قد امن الى جدها من العباد بين خلفا  
يقولون ان من اهل قول ان لا م الى الفراقين فبقولنا منهم فاحولوا الى الله والخلق انهم لم يمتهم  
وان يمتهم وان يكونوا انما في محاسننا اهلنا فاعلم ان الحجاب الى هذا اليوم ان نقل عن شيخنا  
جلوس العطف على محل الاسمان الفتحة لهذا البيت بقدر ما جاز من الاول السيد الثاني انما قاله  
وانتم تعلموا انما الفتحة في باب الفتحة حكم المسورة لانه من هذا الاستقلال وليس هذا البيت  
وجه على جواز العطف على اسم الله الفتحة قال السيد شيخنا لانه لم يكن من العطف قبل هذا  
اقول لا علم ذلك لوقته الاول خبره قبل المعروف ولا جاز ان هذا التعليل ان المستقل على علم  
هذه الفتحة الاحتمال ان يكون العطف باقية لانه في الجواب فيها على بعض ان يكون خبرنا من قوله  
في شعاع وتولد وانتم تعلمت معروفة على الجمل الاول لانها قبل ان تترك المزددين في العباد ان  
اي العطف على اسم الله الحمد على الحمد جيزة في الجمع اى في جميع هذه الشبهة فورا فاعلم ان  
مبقاؤهم انما الحجاب منهم لا ما نقل السيد تسليم ان ابن مع ما في حجة ما سطر اسمن انما لا يمكن  
سقطنا المرفع فعلت ان في طاقام شديد علمت ان اهلنا انما هو شديد علمت قيام ويزيد وتقول ان  
الى علمه وادى وجرى محتصان على ان يكون هو اسطر على هذا المصطلح ونهض ان خبره  
ولا فساد فيه من وجه وان لم يات بالعطف اليها ما هو معروف اليه كمالك اية من الجوان تلك  
الى اربع جهات حسب اخذ ووقف على العرف من شية الخبر وتوجه في هذا هو هذا الكلام  
مع علم الايمان بالمعنى الثاني من فساد واحد اكثر من فساد وذلك لانه لو قيل ان المصطلح  
هو انما محتصان على ان يكون اى هو على هذا المصطلح لزم توجيهه على المصطلح وذلك لانه  
فان المصطلح يفتى فاعلم انما معنى نيبا الى لو قيل انما معقول معه لزم هذا الفساد  
فيما اذا ظهر شية الخبر من المصطلح ومنه فاعلم انما الفاء معقول عند قوله  
ان المصطلح هو في المعنى فاعلم ان كان الفاء معطوفا على المصطلح لزم توجيهه على المصطلح  
انما فيهم فافساد المصطلح على اية توجيهه مع الفاء في الاسم في خبره فاعلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

نکودین

[illegible]



٧٢

اه لا ابرح قاعدا اليك ومقرول تم اختوا ذكر يوسف ابر لا فتوا لم يصدق من اخوات كان نحو  
 قوله يقال جبال مبهات اعداها لعماسي يوم على خضر حمل وقد نفى بها ان تلك الما من الما  
 على المعنى حال كونه الماضي بمرارة الا فظلا مقرول تم طاسدق واصلا او بمعنى المكرر ومقرول  
 تعود فلا تتم العقبة لتفسر الا تمام ان التمام العقبة وهو الدخول والمجاورة لشدة بالشيء  
 المذكور في الآية ومقرول تم فكل رقية الى اخره فكذا قال على كل رقية ولا اظن مسكنا وكل  
 النجاج قوله تم ثم كان من الذين امنوا بول على معنى فلا تتم العقبة ولا تكن وقد لا يكون النجاج  
 لفظا ولا معنى لقول الشاعر ان تغفر اللهم تغفرها وان عذرك لا اله الا قول جامع من معنى  
 محذوف ارسطو وخفا كثيرا والم الرجل من الميم وهو صفا الذنوب والدعاء بخير الميم  
 ومبراب القسم ايها باعظا لشدة المستقبل في ان لا يكون الماضي فيها بعد لا غير الله لا يفتن  
 لاضرب لان الماضي في الموضعين اتصل الى معنى الاستقبال وتا في التيقن تتم اتصال من  
 تامل لما اضلت ثم ان فعلت وكفرته لا اى ما فعلت وان التانية كمرارة ما في نفى الحال في  
 فدخل على الجملتين الفعلية والاسمية لقوله تم ان تبصرون الا بغير وان الحكم كلامه  
 ومنها **باب** اى من غير العاملة من المرفوع خلاف التثنية ونفى ما هو مختص بغير  
 الاشارة فخطم بعضهم وقد يفضل فيها بالقسم في مطلق حاله الميم فاقضا فاقدر قد عكس  
 انما من سلك وصغر المرفوع الفصل بوجه اسم اول لا ذهب الجمل ان حاشا كانت متصل بغير  
 الاشارة فضل فيها التقدير بغير وجه هذا وانتم بولا وليس المعنى في حاله فاضل ان يعلم  
 المتكلم انك لست خيرك وانما المعنى لتستقر بمرور من الجمل المذكورة بغير اسم الاشارة  
 ففعلها بيان المستتمية والاعمال لها من كلامه بمرور ستانق وقال البصريون في محلي  
 العمل والاعمال فيما معنى الفعل من التثنية او الاشارة وفيه نظر اولين الراى من قوله  
 فاستمرر المستتمية الى حال قولك والا واما محضين وما الاستفهام الكلام وفادتها  
 ويصغر في قوله من الجمل ومختصان بالجمل خبرية كانت لولا وقد عطف الفعل الى  
 خبر لان خبرها انما هو فعلها وحال ايضا سواء فاذ في الفعل او لا فاعلم ما دم  
 لو ان تفسر والاعمال بمرور من التثنية او الاشارة وفيه نظر اولين الراى من قوله

افعلت  
 نعم

[illegible]

[illegible]

١٢٠

[illegible]

[illegible]

الذي تشر به زياتا والذين انما زوا الفاعل في الموطول في مبيت بالذي اليام  
 بالجر اليام على زيادة الذي حال كونه متساكين على زيادة بقوله من البوا الذي  
 اليقين لذي اسم مهاب اليام حلقه الباب فحققوا على زيادة الذي لان المقدر من الغنى  
 هذا يمانا فحققوا حلقه الباب خاف اليام في اقول الا يجوز ان يكون هذا من باب  
 التأكيد للفقيل وسوا حسنة لا نه توكيد كانه لما وافقها معنى دون لفظ وايضا هذا النوع  
 على عادة اللفظ بعينه كان محذورا في ذلك كمثل هو مستحسنا شيئا في النظم والشعر  
 في ذلك هو فانه يحضرون الضرورة قوله فلا يبعد خبر قوله الذي من مدحهم ان يحلوه حرفا  
 في الفاعل مولا لان زيادة الحرف اولى على زيادة الاسم ومنه **س** حروف التخصيص  
 هي الالهة شديدين والاولا والامام والاعمال الكلام لانها مغيرة معنى كذا وكذا خصوصا  
 وكان حرفا في تبة البعد لا يمان السامع من اول الامر على ما قصد انكم من انصافه وتلزم  
 التخصيص لفظا محذورا او سلت ولو ما قلنا او قلنا محذورا زياتا ضربا وانما يلزم الفصل لان  
 التخصيص في الترتيب مضافا لما لا يكون الا بالفعل كالشرط فان وقع بعد الاسم كان الجملة  
 ما في اوتامب قال **س** هو مفعول لولا خبر من ذلك وهذا خبر من ذلك اي هذا تفصيل  
 كغيره قال ونفر زياتا على معنى هذا كان ملك خبر من ذلك وعلم انه اذا اولها الحرف كان  
 مفعولا بالفعل الذي بعده لا يبعد قبله كذا قوله ثم لولا دخلت جئتكم تلك ولما اذا  
 فكم هذا زياتا من فية لفظ الذي فان في علم منيت كما عرفت مضافا كان بالفعل نحو  
 هذا خبر من هذا ويكون مضافا التخصيص على الفعل والطلب له في في المضارع لولا خبر ان  
 وفي لولا ولو ما يكونان ايضا للمضارع الثاني وهو خبرها بالوجود الاول وهو المبتدأ الواقع بعد  
 وكما حصل مضافا ارتباطا الجملتين على معنى اننا انما نبدأ متبع مفعولها حصول الاول وهو  
 بضمها الكلام ان يكونان داخلتين على ما مر في المبتدأ والخبر ومنه **س** في ذلك  
 فيما من معنى التحقيق في جميع المواضع وهو التقرّب الما من الجمل مع التحقيق وقد مر  
 ثم قد تكرر الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقرّب من دون التقرّب كما هو في الخبر  
 يتوقع ذلك زيد والتفصيل مع التحقيق اذا دخلت المضارع على خبرها كان الكدوب

قد يصدق ان بالحقيقة بعد من الصدق والى ان كان تقييما ويستعمل ايضا للتكثير في مقام التلخيص  
كقولهم قد علم السيد الموقنين وقد يكون التحقيق مجردا عن معنى التقييد كقولهم قد علم  
تعليمه وحركته للشيء في لا تفكر ايضا عن معنى التحقيق لكن يضاف الى هذا المعنى حسب المخرج  
مفعول آخر وجازا الفصل ينشأ بين قد وبين الفعل الاسم على ما احصيت وقد علم  
وجازا السلوك عليه وطرح الفعل بعد ما سكتوا عنه لما كثر له في قولهم قد علم في ان يكونا لما سكتوا  
في ان كان قد زالت ومنه **استعمال** هذا الاستعمال وسما المراد هو حل الامور والكلام  
لما ذكرنا في حروف التخصيص المرة اتم تعرف من حل وفقا الى وكونها اتم تعرف بقول الربيع  
عند كلامه عرو فيستعمل المرة مع لم المسئلة وحل يستعمل معها وتقول ان يدخرت وان يدخر  
ضميرها لا تقول حل يدخرت على ان يدخر ضميرها او بعد حل يدخرت على ان يدخر  
ضميرها لا تقول وتقول ان يدخر ولا تقول حل يدخر في السعة لا على كون زيد مبتدأ ولا  
فيما على الفعل فذلك لان حل في الاصل مفعول فتقول حل يدخر في الاصل مفعول  
زيد خارج خلقت المرة لكثرة الاستعمال واقامت حل لا حيا ولا حيا على الاصل بحول  
عرفت المار بالعرفان ومخر قوله قم حل الى حل الانسك ومن خصائص المرة ان يدخر على  
الفاء والواو ثم كما قال المصنف فان كان على يله ولو كانا عا هدا وان لم اذا وقع وان  
على فحده الموقع بان كحل على هذه الحروف ولا بد من حل المرة كونه في الاستعمال المتكرر  
للتعدد لقوله قم قبل انتم مسكون وهذه الحروف عا طعة على مسكون فحق بعد الموقع  
عند الموقع ولا اذ ان يكون عا طعة على كلام مقدور لانه لو كانت على مقدور حيا لكان  
وتوحيه في اول الكلام قبل ان يتقدم بان يكون مفعولا عليه مع انه لم يذ كر  
والاستعمال في حروف المرة عند الدلالة لمرة مالا قد ياتي وان كيت داورا فيسبح رافيق  
فان في شتات المرة دون حل في الامر كقولهم قد علم فان المراتب الامر بالاستعمال  
في المراتب المراتب المراتب ان تفسح فلوهم فيه استنباط الدخول في المراتب  
في المراتب المراتب المراتب في المراتب المراتب المراتب في المراتب المراتب  
في المراتب المراتب المراتب في المراتب المراتب المراتب في المراتب المراتب



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

مفت

[illegible]

[illegible]

منه صلة ما قبله لان الكلام يتم دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير دون مراده او معنى  
القول لان معنى القول لا يحتاج اليه الا من جهة التفسير لان الجملة تقع منفردة بغير القول وقد ابا ذلك  
بعضهم فتدبر القول قسم ما طلت لها الاما مرتين به ان الحمد والاسم والى ذلك ولا يستلزم  
فيه الاجتماع ان يكونان مفسرة بالضمرة به ومنها كلام الخبر والفرق كما قيل  
فلا يحفل بمتقول كلامه حاله وكان الفعل الذي هو من تامة محذوف لان الخرف لا يستعمل  
اي كذا لا يقبل او ليس الا مرافق وقد يحذف بعض ما كقولهم كلامه الانسان ومنها  
لام التعريف فانها موحدة حروف التعريف عند سيبويه والهمزة حرة وعلى محذوفة لا يتبادر  
بالكان لان الكلام سكتة وعند الخليل ان كمثل حرف التعريف وانما استمر لها الجحش فحذف  
الهمزة لا الارج فكثرة الاستعمال وفيه لغة اهل اليمن عند الحديث ليس من المنطق  
بامسيامه امس في لام جواب القسم ومن اللام المنفردة التي تدخل على الجملة انما هي  
اسمية كانت او فعلية ليدل على ان ما بعدها هو القسم عليه ويلزمه في الحقيقة ان يكون  
مفعولا ليس فيه ويلزمه مع الحاضر قد خرقا عند الخليل لانها حرفان بل كانا  
بها وحذفها من المنطق فاما لم تحذف لها بانه حذفتها فليس لها ثوابها ان من حذفها  
فكأن في اللام الموطنة للقسم ان المهدى هو الحقيقة لكون الجواب للقسم لا للشرط ومن الجواب  
يقصد به القسم لفظا او قد يراد بانها هي هذه المفعول في اللام جازية الجواب المفعول به حاله ان  
للقسم المنفرد ان المنفرد لكن كذا بيان بل مع تقدير القسم كقوله من اول الامر على  
القسم المقفول لا للشرط وليست هذه اللام جوابا للقسم وانما الجواب ما يأتي بعد الشرط نحو  
قوله لن اكون الا مني كقوله الا اس ان كان جوابا للقسم جازية ان المتن اكره  
في القسم ان يكون جازيا للشرط ومع جازي جوابا للقسم مع فلا يجوز في اكره في اللام في القسم  
منه وانما جازي لان كذا الترابط احدى الجملة بالآخر فيكون جازيا في جملة الهمزة  
للقسم ولو كان جازيا في القسم لكانت الجملة بالآخر فيكون جازيا في جملة الهمزة  
انما يقع نوع ما في جملة الهمزة ولم يسلط الشرط بالآخر فيكون جازيا في جملة الهمزة  
والا فيكون كذا في جملة الهمزة فيكون جازيا في جملة الهمزة وكقولهم لو كان ما في الارض

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

يوجب فان لا يقال ايضا فيه ان يفيض في سبعة اشياء فذلك كذا في اسم الفاعل من جهة الحس  
 ايضا لان كل واحد منها تام به مجرد الحدث المستحق من جهة وجوب فيه الاتفاق وعلى احد الاشياء المذكورة  
 كما في اسم الفاعل فلا يشترط فيها الحال ولا الاستقبال وان اشترط في اسم الفاعل لانه موصوف  
 على الاطلاق فكيف يشترط الزمان فيها قال الحسن بن عليا لكونها بعض الحال وذلك ان الحكم لا يخلط  
 بينه حسن ابوه فالحسن موجود في هذه الحال ولما ان هذه الحكم لو كان موجودا في الزمان لكان  
 قيل زمانا على الاطلاق فيكون حاله لانك تقول زيد قام خلاصه فزيد الحال والقيام فعل كان مع ذلك  
 قيل بانك هنا زمانا لانك لم واسل حتى قارن هذه الزمان وفي الصفة المشبهة بالماضي ان يكون  
 بالتمام او مجرد عنها وهذه قسمة حاصرة وتقولها اما مضاف او بالتمام او مجرد عنها من الزمان  
 او لا تضاف وهذه ايضا حاصرة فقولنا كان موجودا بالتمام او موصوفا على التمييز في الكثرة على  
 بالمفعول في المعرفة فمن لا يريد ان يعرفه اسم يعرف التمييز بالجمع ومن وكل لكونه ان الصيغة  
 في المعرفة والكثرة على التمييز وقيل على التثنية بالمتعدي لانه الجمع او مجرد او لا تضاف في هذه الاشياء  
 التامة او ما يكون بالتمام مجرد عنها فغيره ان في ثلث من الاحوال افعول من كونه بالتمام او لا تضاف  
 او مجرد ومنها هذه ستة اتسام مفردة في ثلثه وهي كون الموصوف من جنس موصوفا او مجرد او لا يكون  
 الاتسام بالثلاثية وان لم يتسم بها عينا او غيرا في نفسه لان الكلام مبنيا على ثلاثة اعراب  
 ونفسها نحو الحسن حسن بالحركات الثلاثة فكل واحد من هذه المتعلقات وتنتج من التثنية  
 طرزا مضاف والمصنف المشبهة ذات التام الموصوف على المضاف نحو الحسن بعد تقدم الحذف المطلق  
 من التام في اللفظية لان الحذف في المصنف المشبهة الموصوف المضاف او المضاف من المصنف  
 فالحذف او حذف المصنف الموصوف من حامل المصنف هو المضاف الى المضاف له في اللفظية  
 التام والحسن حربه والنظام والحسن حرم المضاف او حذفها مفعول الحذف فيه بواحد منها  
 كالخمس من الثمانية غير ايضا مضاف ذات التام بل بالجر عند ان من التام وبلاضافة ذلك  
 مضاف المعرفة الى البنية ولذا كانت المضافات على التام في اللفظية فخرج المضافات المصنفة  
 فانه لم يكتف بها بالجر او معرف المصنف والمضاف اليه مما يخفى ان لا يكون على هذا ما يميز  
 المضاف في الحكم المضاف اليه واجاب في المصنف المشبهة بالماضي ان المضاف اليه هو الموصوف

[illegible]



[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]





[illegible]

وَمِنْهُمْ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

١٢٦

الذي هو الترتيب مع كلاً من المعهدة وأما الوجود المتعلق بالاسم مجرد المقضي  
 له وهو سببه غير المتعلق على ما هو في اليقين بين المنهات من قبل ما المقضي  
 في عراب الفعل المضارع عند ما هو مضارعة أي مشابهة الفعل في الاسم العاقل لفظاً ومعنى  
 كما هو في المثال الأول وهو المضارعة لفظاً فقط وازمة الياء إلى اسم العاقل لفظاً ومعنى في الحركة  
 والفعلون من مضارب وضرب وسدحرج ... وأما الثاني وهو المضارعة بمعنى كقول  
 كل واحد منها الشياخ والمضارع فإن الاسم عند تجزئه عن اللام بعيد الشيع وعنده دخول  
 الياء في الثانية فتميز كذلك الفعل المضارع عند تجزئه عن حرف الاستقبال يكون شيئاً متعلقاً  
 في الاستقبال وعند دخوله عليه فتميز باللام تقبال ومبادرة التمهيد أي في كل واحد  
 منها عند التجزئة في تجزئ كل واحد منها عن التقاين الدالة على الحال أو الاستقبال إلى الحال  
 والاسم الثالث وهو المضارعة استقوالاً فهو عند أي وقوع كلاً واحداً منها في قول جاري لفظ  
 كقولهم جدي رجل ضارب والي قول لأم الاستدعاء عليه أن يملأ كلاً واحداً منها تقوا  
 في عرابي وأما في المثال الثاني وهو البصريين لأن الكوفيين يقولون عراب المضارع بها  
 شائعة وذلك لثبوتهم في الحقيقة عليها أنها فاعلة إذا نسبت لا يضرب بالرفع علم أنه  
 في علمهم أنه من الضاربين فترى في قولهم لا يكمل أسكن في ضرب العين وليس على أن  
 الضرب وجره ويل على أنها للعين والمضارب أن عرابها ليس كما شاع عن جاري قوا  
 في عرابي ومعنى الرفع المضارع بغير ثم ان وقوع المضارع في أي من حركاته  
 وسدحرجه في عرابي بوزنه أي تعدد الألفية في قوله يضرب المضارع في المضارع  
 استقوالاً أقوى وجوه الأرباب وهو الرفع ووقوعه موقعاً لإصل الاسم أصلاً وذكره في قوله  
 ما بعد من ... كان الشبهة في أن يضرب عراب وسائر الجوارم في قوله عليها ما يستحق  
 من المشابهة ألا ترى أن لم يمتل المضارع في المضارع كما أن لم يمتل المضارع في المضارع  
 في كل لأم الأمر ولا للمضي متعلقان الفعل من الشاء إلى الطلبية انتهى إلى المضارع  
 في عرابي لا يكون في الاسم سراً وبالكلمة وهو الجزم فإنه لما لم يكن وأما موقعاً في الاسم لم يمتل  
 نوعاً من الأعراب الأسما وتلك المقابلة القوية انقضت أن يكون في عرابي في قوله

١٢٦

الاسماء

٢٢

الجزء الثاني من كتاب العربى شمل الى تلك المضارعة ولا يكون له موضع القوامى من اسم  
وقوعه موصى بها وانما لا يكون الجزم في الاسم لما جاء ان الجزم في الاسم  
هناك اي في الاسم وهو قوله الى هذه غالباً لان الغالب في الاسم ان يكون فيه ثبوت وهو  
الجزم في الاسم وسكن اخره ساكناً في جميع الى تحركه من قوالى ساكنين فيكون  
الجزم الى بعضه ويؤدى ثبوت الى بعضه كما تنصها وانما يقال غالباً احتياطاً من الاسم  
لا ثبوت فيه وقوله اي وقوله المضارع معهما في الاسم الا بانضمام ما ينقطع الى تقدم  
الاسم وسواء انما صيغة الجزم ان يخرج اسمك او بانضمامها اليه فهو جزم  
الجزم الجزم وكما وان وجه التثنية انما على الفعل الاستقبال كان او مضارع الجزم  
وجهاً من الاعراب بين الماثل وسوا الرفع والشافى وسوا الجزم وسواى هذا الوجه الماثل  
على الضم والجزم الماثل كل واحد منهما في وسطية بين الرفع والجزم لان الرفع في كل  
الجزم منبسط مطلق وكل واحد من الضم والجزم في وسطية بينهما وقوله الضم على  
الضمة وقوله الفعل فلما ان عولمة المضارع الى الضم فيكون الجزم من بين الجزم  
اشبهت بين المشددة الضامة لانها قد ينفذ في غير ذلك كما في قوله تعالى  
منها من مخرجها اشبهت ان الضامة كانت على الضم المضارع  
فانما انما الضم على الضم فيكون في وسطية بين الضم والضامة انما الضم والضامة  
تفهم بها لا الضامة الضامة الاستقبال مثله او الضامة ان مضارع الضامة الضامة  
فانما الضامة في موقع الاسم فيضمة الضامة والجزم الذي هو منبسط في موقع  
الضامة على الضامة في موقع الذي فعله في قوله الاسم وما في الضامة الضامة  
في قوله الضامة في موقع الاسم فيضمة الضامة والضامة الضامة الضامة  
الاقسام

تمام في كتابه  
في النسخ  
في النسخ

